Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وارتضى أن يكون علامةً للانفصال، وأنه يؤتى به كيلا يتوهم أن الا ـ م مضاف إلى مابعده، واستشهد على ذلك بأنه لاينون مضمر ولامبهم، ولا مافيه الألف واللام، لأنه لايتوهَّم إضافة شيء من ذلك، فلا حاجة إلى التنوين حينئذ، ثم قال: «وإذا صَحَّت هذه المقدمة فحكم الأسماء الأعلام كحكم سائر المعارف فى استغنائه عن التنوين، لأنه لايخشى على المخاطب أن يتوهمه مضافاً إلى مابعده، كما يتوهم النكرة إذا لم تنون، فإذا نُوّنت علم أنها غير مضافة، والعلم ليس كذلك، فإذا رأيت علما مُنوّناً فَلِعِلّة، على أن الشعراء كثيراً مايتركون صرف العلم، كانت فيه تلك العلة أو لم تكن، نحو:

شُلَّت يدا وَحْشِيِّ من قاتلِ (١)

ويقول فى الروض: «وترك التنوين فى المعارف كلها أصل، لاينون مضمر ولا مبهم ولا مافيه الألف واللام، ولا مضاف، وكذلك كان القياس فى العلم، فإذا لم ينون فى الشعر فهو الأصل فيه، لأن دخول التنوين فى الأسماء إنما هو علامة لانفصالها عن الاضافة، فما لايضاف لايحتاج إلى تنوين، والشواهد على حذف التنوين فى الشعر من الاسم العلم كثيرة جدا، فتأمله فى أشعار السيرة والمغازى تجدها(٢)».

ومن هذا يتبين أنه قد قاس العلم على بقية المعارف، ولكنه لم يعتَدَّ بهذا القياس إلا فى ضرورة الشعر وحدها، فأجاز فيها منعَ العلم من الصرف، وخالف بذلك البصريين، وكان أخص فى الرأى من الكوفيين الذين أجازوا منع الاسم من الصرف عند الضرورة مطلقاً، سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة.

وفى هذه المسألة ـ مسألة العلم الممنوع من الصرف للضرورة ـ نرى للسهيلى

---

(١) الأمالى ٢٦.

(٢) الروض الأنف ٢/٥٦، ٥٧.